

تقرير

الانتخابات النيابية لا الرئاسية تعيد تكوين السلطة

ظل مسعى عوني ذكي ل طرح قانون انتخابات نسبي يحظى بتأييد القوات وربما الحزب التقدمي، لإخراج المستقبل أكثر فأكثر. ولا شك هنا أن تخيير الحرييين على نحو جدي، لا عبر موقف ملتبس للرئيس نبيه بري ومتردد من جهة حزب الله، بين انتخاب العماد ميشال عون أو النائب سليمان فرنجية رئيساً أو إقرار قانون عادل للانتخابات النيابية سيدفعهم إلى انتخاب الجنرال أو فرنجية رئيساً. فانتخاب الرئيس يأتي ضمن اتفاق كامل يشمل رئاسة مجلس الوزراء والحقائب الأساسية وقانون الانتخاب والمواقع الرسمية الأساسية من قيادة الجيش إلى كل المديرين العاملين مروراً بحاكمية مصرف لبنان وغيرها، وسيحرص المستقبلون بالتالي على حماية نفوذهم في السلطة بل وتدعيمه مقابل انتخاب عون رئيساً. وبناء على ذلك، سيكون الجنرال أو فرنجية رئيساً، لكن ستحافظ المعادلة السياسية - الإدارية - الأمنية القائمة على توازنها. أما زهاب قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي، مع مواكبة الشارع، في اتجاه إقرار قانون عادل للانتخابات النيابية، فسيؤدي إلى خسارة المستقبل نصف مقاعده النيابية، وسيكون موقف الحرييين من استحقاق الرئاسة والحكومة أضعف بكثير مما هو عليه اليوم.

يمكن القول هنا إن التيار الوطني الحر أمسك تيار المستقبل أخيراً في اليد التي توجهه. لا يجد الحرييون مشكلة في اتهامهم بالفساد والداغشية والحوول دون انتخاب رئيس قوى للجمهورية وخدمة مصالح الدول الأجنبية وتحويل مؤسسات الدولة ووسط المدينة والمنشآت الحيوية في البلد إلى أملاك خاصة بهم وحدهم؛ لا يبالون بهذا كله طالما يؤثر إيجاباً على نفوذهم، لكنهم يبالون جداً وكثيراً بأساس كل ما سبق. الأساس هو القوانين الانتخابية الحريية التي سمحت لهم بفعل كل ما سبق وأكثر؛ وما هم العونيون يصوبون أخيراً على أساس المشكلة. ولا بد هنا من بذل العونيين جهداً إضافياً لجعل الانتخابات النيابية أولوية بالنسبة إلى أكبر عدد من القوى السياسية وغير السياسية، في مواجهة تمسك الحرييين بوضع انتخاب الرئيس بنداً أول في الملف اللبناني على طاولة التسوية.

عسان سعود

تيار المستقبل وحلفاؤه يرون أن الانتخابات الرئاسية هي المدخل الوحيد لإعادة تكوين السلطة: الرئيس الجديد يستشير المجلس النيابي بأكثرية السعودية لتعيين رئيس حكومة تشرف بدورها على تنظيم انتخابات نيابية جديدة عند انتهاء الولاية الممددة. هكذا يستمر البلد في الدوران بالحلقة الحريية المفرغة في انتظار «الربيع الحريي». أما قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر فتفرجت عاماً كاملاً على هذه النظرية، وبقيت الدعوات العونية لإجراء انتخابات نيابية كمدخل لإعادة تكوين السلطة مجرد اقتراح هامشي. الأولوية العونية كانت لانتخاب رئيس من الشعب أو بذل مساع إضافية لإقناع الرئيس سعد الحريي أو سمير جعجع بانتخاب عون رئيساً. إلا أن تظاهرة الجمعة الماضي وضعت الإصبع العوني أخيراً على الجرح المستقبلي: لا حاجة إلى مؤتمر تأسيسي ولا مثالثة أو طائف ثالث أو غيره؛ المطلوب قانون عادل للانتخابات النيابية يعطي كل فريق حجه الحقيقي في السلطة. بعدما حول المستقبل عبر قوانين الانتخاب السابقة المناصفة المسيحية - الإسلامية إلى مناصفة سنوية من جهة ومسيحية - شيعية من الجهة الأخرى.

ما بدأه العونيون الجمعة لا يفترض أن ينتهي بانتهاء التظاهرة كما يحصل دائماً، أو أن ينشغل العونيون سريعاً عنه بعنوان آخر كما يفعلون دائماً أيضاً. لا يفترض بأسبوع أن يمر من دون تظاهرة تطالب بإجراء انتخابات نيابية الآن، ولا بد أن تدعى كل القوى السياسية الأخرى إلى التظاهرة المقبلة. فمن الضروري حشد التأييد لهذا الطرح الذي يلاقي تأييداً شعبياً عارماً من جهة، ولا يسع تيار المستقبل وحلفاؤه مواجهته بالقول إنه مخالف للدستور أو بانقلاب مسلح أو غيرها من عناوين تعبتهم المذهبية، وهو يمثل أرضية مشتركة واضحة بين العونيين وعدة مجموعات جدية في التظاهرات المطلوبة، كما أنه الوسيلة الأكثر علانية لمحاصرة التعنت المستقبلي ووضع حد له. مع العلم أن الظروف الأمنية التي حالت سابقاً دون حماسة حزب الله لإجراء الانتخابات تلاشت بعيد التمديد الثاني، في

سان إلى الأطراف

ستفرز من المكب جزءاً من النفايات العضوية الناتجة يومياً من اضية جبل لبنان، وذلك للتخفيف من الكمية التي سترحل يومياً إلى عكار والبقاع والتي يفترض ان تنقل تدريجاً خلال فترة الـ 18 شهراً، بعد

الشروط، وتدعيمه بالفرز التكميلي عند المستوعبات والثانوي في مراكز الفرز، حيث تخفص الكميات بنحو ملحوظ، وبالتالي العناية المركزة بمعالجة النفايات العضوية، لتخفيف كمية النفايات التي تحتاج إلى طمر.

هذا يعني ان نجاح المرحلة الانتقالية يرتبط عضوياً بخيار نقل نفايات بيروت وجبل لبنان إلى مطامر في الأطراف. تعول الخطة على ان التجربة التي بدأ العمل عليها لإعادة تاهيل مكب سرار وتحويله إلى مطمر صحي يمكن تعميمها لتشمل منطقة البقاع، وتحديداً اختيار موقع في السلسلة الشرقية مأمون من الناحيتين الأمنية والبيئية لكي تقتسم كمية النفايات الناتجة من بيروت وجبل لبنان على مطمرين مركزيين: الأول في الشمال، والثاني في البقاع. يقود هذا الخيار إلى ضرورة أن يتوافق اقتراح إنشاء مطمر في السلسلة الشرقية مع اقرار هبة مالية لمنطقة البقاع تعادل الهبة الممنوحة لعكار البالغة مئة مليون دولار اميركي عبر الهيئة العليا للإغاثة. على ان يحظى الموقع المقترح في البقاع بقبول البلديات واتحادات البلديات في البقاع والقوى السياسية في المنطقة، وهي مسألة لم تحسم بعد بحسب مصدر متابع لمسار الملف. ويؤكد المصدر أن ورقة عمل لجنة الخبراء لن تعرض على مجلس الوزراء قبل الحصول على موافقة القوى السياسية في البقاع على الاقتراح، لأنه لا يمكن السير باقتراح نقل جميع نفايات بيروت وجبل لبنان إلى عكار ضمن المرحلة الانتقالية، ولا بد من توزيعها على أكثر من منطقة.

النقطة الأخرى التي لا تزال تخضع للنقاش، هي فتح النقاش مع القوى السياسية في منطقة المتن، وخصوصاً الأحزاب الأرمنية، لقبول الطرح القديم - الجديد بتاهيل مكب برج حمود ضمن المرحلة الانتقالية، على ان تستقبل الخلية التي ستنشأ لمعالجة النفايات العضوية التي

اقتراح إنشاء مطمر في السلسلة الشرقية يرتبط بإقرار هبة مالية لمنطقة البقاع

ان تبدأ المناطق الخدمانية الجديدة عملها.

في المقابل، يطرح عدد من الجمعيات البيئية ضرورة عدم نقل نفايات بيروت وجبل لبنان إلى الأطراف، بل فرزها قبل نقلها وتوزيع كل صنف إلى مقصده، من مواد غير عضوية صالحة لإعادة التدوير والمواد العادمة، ونقل المواد العضوية، مع أو دون فرمها، بحسب وضعها، إلى مواقع مختلفة زراعية أو سواها. وبعدها تفلش كافة المواد العضوية المفروزة بغية تهويتها وتخفيفها في الطبيعة التي تعود إليها. لكن هذا الاقتراح، على أهميته، سيعيد فتح النقاش حول امكانية قبول البلديات التي تقع ضمنها مواقع كسارات ومقالع بحاجة لإعادة تاهيل، والتي رفضت في السابق نقل النفايات إليها بذريعة انها ستطمر وتلوث التربة، علماً ان جميع ردود فعل السكان والبلديات الراضة لنقل النفايات إلى اماكن قريبة منها لا تميز بين طبيعة النفايات وتصر على رفض هذه الخطوة دون الدخول في اي تفاصيل حول نوعية النفايات وما اذا كانت العضوية منها قابلة للتحلل في الهواء الطلق.

(الاخبار)

ما بدأه
العونيون
الجمعة
لا يفترض
ان ينتهي
بانتهاء
التظاهرة
(هيلم
الموسوي)



وار مضيعة الوقت»

ولملاقاء المجتمع المدني والتودد إليه، كان ينبغي طمأننتهم إلى أنه «لا تراجع أبداً عن معركة الفساد التي نخوضها الآن». يتابع: «من دون رئيس يُمكننا أن

«هن دون رئيس
لن يعل التظاهر إلى
أي نتيجة»

تزدحم بالمشاريع الاجتماعية من مستشفيات ومستوصفات ومدارس رسمية ومشاريع سكنية للشباب!

«مرتا مرتا تهتمين بحوارات كثيرة والمطلوب واحد في الوقت الحاضر»، يقول جعجع مقتبساً من الإنجيل. فحتى خلال كتابة خطاب لا يُتغَب ومستشاريه أنفسهم في صوغ عبارات جديدة، بل يكتفون بفتح الإنجيل وكتاب جبران. وقد غير جعجع في كلمته أول من أمس الحكومة بقسداها، ولكنه في الوقت نفسه طالب رئيس الحكومة تمام سلام منذ حوالي أسبوع بعدم الاستقالة والإمساك بالشرعية.

تعيد تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية حتى يتمكن الشعب بنفسه من محاسبة نواب جعجع ونواب الأحزاب الأخرى، أمر ثانوي. ينتفض «الحكيم» وتتغير نبرة صوته: «يكفينا فخراً أن الجسم القواتي عصي على الفساد»، والفساد هنا لا يشمل النواب المتقاعسين عن أداء واجباتهم والمتمددين عنوة لأنفسهم بخلاف إرادة الناخب... «هذه هي القوات اللبنانية مؤسسة تحمل همّ قضايا مجتمعها في عقلها ووجدانها وتذهب في التضحية حتى النهاية»، وما هي مناطق الكورة والبترون وزحلة والشوف تشهد على هذه القضايا حيث

تتظاهر بقدر ما تشاؤون ولكن لن نصل لأي نتيجة... نريد رئيساً يخلصنا من الزبالة». المطلوب الآن من كل الحملات المدنية رفع جعجع على الأكتاف في تحركها المقبل وتزكيته رئيساً؛ لماذا؟ لأنه وقّر الغطاء الميثاقي للمجلس بالتمديد لنفسه مرتين فقط، وكان رأس الحربة في دفن القانون الأرثوذكسي وأي قانون آخر على أساس النسبية كاملة، كما أن لنوابه أخيراً عشرات المشاريع بالتعاون مع البلديات من أجل حل أزمة «الزبالة». فآين الفساد واللامقراطية في كل ما سبق؟ المهم، «ما بينعسوا الحراس»، والمطالبة بانتخابات نيابية

للسيادة عبر تسليمه البلد لجهات دولية وفتحته تماماً أمامها من دون ضوابط. لذلك كان لا بد لجعجع أن يعلنها «ثورة على الفساد بمعزل عن 8 و 14» وبمعزل عن كونه أحد أركان 14 وحليفاً لمن رتب على لبنان ديوناً بقيمة 70 مليار دولار وكلها بأطنان من النفايات. في القسم الثاني من كلمته، انطلق جعجع إلى هدفه الرئيسي بتسويق نقاط خطته التي بدأها على «فايسبوك» و«تويتر» عبر حسابين أساسيين، «شو ناظرين» و«بدنا»: انتخاب رئيس جديد للجمهورية، تشكيل حكومة جديدة فور انتخابه، انتخابات نيابية على أساس قانون جديد.